Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أى: وما الحديث عنها بالحديث المرجم، قالوا: فعنها متعلق بالضمير، وهذا البيت نادر وقابل للتأويل فلا تبنى عليه قاعدة.

ثم رده عليهم فى عدم جواز إعمال أمثلة المبالغة حيث قال: ولم يجز الكوفيون إعمال شىء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا نصب الاسم الذى بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها، ويرد عليهم قول العرب: «أما العسل فأنا شراب».

وصفوة القول: بأن هذا الكتاب على إيجازه حافل بالفوائد النحوية والتحقيقات العلمية واستيفاء البحث فى حدود الدائرة التى رسمها لنفسه وتوخاها فى هذا المختصر، بيد أنه إنسان يجوز عليه النسيان كما وقع له فى الكلام على النعت. قال حيال موافقته للمنعوت: «ولا يجوز فى شىء من الغوت أن يخالف منعوته فى الإعراب، ولا أن يخالفه فى التعريف والتنكير، فإن قلت هذا منتقض بقولهم: هذا جحر ضبّ خرب، فوصفوا المرفوع، وهو الجحر بالخفوض، وهو خرب.

وبقوله تعالى: ﴿ويلٌ لكلِّ هُمَزَة لُمزة الذى جَمَعَ مالاً وَعَدَّده﴾ [الهمزة: ١]، وبقوله تعالى: ﴿حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم * غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذى الطول﴾[غافر: ٢ ، ٣] فوصف المعرفة، وهو اسم الله تعالى بالنكرة وهى شديد العقاب، وإنّما قلنا أنه نكرة؛ لأنه من باب الصفة المشبهة ولا تكون إضافتها إلا فى تقدير الانفصال، ألا ترى أن المعنى: شديدٌ عقابه لا ينفك فى المعنى عن ذلك.

قلت: أما قولهم: «هذا جحر ضبّ خرب» فأكثر العرب ترفع خربًا، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه بمجاورته للمخفوض كما قال الشاعر:

* قَدْ يؤخذ الجارُ بجرم الجارِ *

ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين فى اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك.

وعلى هذا الوجه ففى خرب ضمةٌ مقدرةٌ منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة، وليس ذلك بمخرج له عما ذكرناه من أنه تابع لمنعوته فى الإعراب كما نقول: إن المبتدا والخبر مرفوعان، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصرى ﴿الحمد لله﴾ بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام، ولا يمنع أيضًا قوله فى الحكاية: «من زيدا» بالنصب، أو «من زيد» بالخفض إذا سألت من قال: رأيت